الإضافة المعنوية و الإضافة اللفظية
في التراكيب النحوية من خلال كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس

الباحث/ محمود رجب محمود أحمد

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع: الإضافة المعنوية و الإضافة اللفظية في التراكيب النحوية من خلال كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، وتأتي أهمية دراسة الإضافة في أنها تعد واحدة من الظواهر اللغوية الهامة نظرًا لشيوع استخدامها. وهي تمثل نسبة غير قليلة من مجمل مكونات الإنتاج اللغوي، وتتسم اللغة العربية بتعدد صور الإضافة المختلفة، فإضافة الاسم للاسم على ضربين: معنوية، ولفظية؛ فالمعنوية: ما أفاد تعريفًا كقولك: "دارُ عمرو"، أو تخصيصًا كقولك: "غلامُ رجلٍ"، ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى "اللام"، كقولك: مالُ زيدٍ، واللفظية: أن تُضافَ الصفةُ إلى مفعولها في قولك: هو ضاربُ زيدٍ، وراكبُ فرسٍ؛ بمعنى ضاربٌ زيدًا وراكب فرسًا، أو إلى فاعلها.

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على ما يحدث لأي لفظ يضاف إلى لفظ آخر، وتحليل أنماط المركب الإضافي من حيث موقعه في التراكيب النحوية، فقد يقع مبتدأ أو خبرًا لمبتدأ ، أو اسمًا لفعل ناسخ أو حرف ناسخ، أو فاعلا، أو نائب فاعل.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الإضافة اللفظية لا تفيد الاسم تخصيصاً أو تعريفاً وهى ليست على تقدير حرف من حروف الجر.

Summary:

This study dealt with the topic of: Moral addition and verbal addition and their impact on grammatical structures through the book "Explanation of the Qur'an" by Abu Jaafar Al-Nahhas. It represents a significant proportion of the total components of linguistic production. The Arabic language is characterized by a multiplicity of different forms of addition. Addition of the name to the name is divided into two types: moral and verbal; So morality: what has benefited a definition such as your saying: "Amr's house", or a specification, such as your saying: "boy of a man", and it is not free in the general matter of being in the meaning of "lam", such as your saying: the money of Zaid, and the verbal: that the adjective is added to its object in your saying: he Zaid hitter, horse rider; In the sense of the one who hits Zayd and rides a horse, or to the doer of it.

This study aims to determine what happens to any word added to another, and to analyze the patterns of the additional compound in terms of its position in the grammatical structures.

Among the results of the study: that the verbal addition does not benefit the noun by specification or definition, and it is not based on an estimate of a preposition.

المقدمة:

الوظائف النحوية هي الأساس الذي يقوم عليه بناء الجملة، وتتأسس بـه العلاقـات بين عناصرها، ولا يمكن بغير تلك الوظائف تحليل الجملة والوقـوف علـى دلالتهـا؛ إذ ليس بالإمكان التعبير عن أي موضوع أو معنى ما لم يتحقق في ذلك التعبير جملـة مـن العلاقات بين عناصره. والأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين: لازمة للإضـافة وغير لازمة لها؛ فاللازمةُ على ضربين: ظروف وغير ظـروف، والإضـافة المعنويـة فائدتها نسبةٌ خصوصية بين الأول والثاني، واللفظية: أن تُضافَ الصفةُ إلى مفعولها فـي قولك: هو ضاربُ زيدٍ، وراكبُ فرسٍ؛ بمعنى ضاربٌ زيـدًا وراكـب فرسًـا، أو إلـى فاعلها، كقولك: زَيْدٌ حَسَنُ الوجهِ، ومعمورُ الدارِ، وهندُ جائلةُ الوشـاحِ، بمعنـى حَـسَنٌ وَجْهُه ومعمورةٌ دارُه وجائلٌ وشاحها، ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ.

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظـواهر اللغوية موضع الدراسة في ضوء الآراء النحوية. وجاءت في مقدمة ومبحث، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع.

المقدمة: تناولت موضوع البحث، وأهميتـه، وأسـباب اختيـاره، وأهدافـه، والمنهج المتبع، وهيكلته.

المبحث الأول: الإضافة المعنوية و الإضافة اللفظية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة.

المبحث الأول: الإضافة المعنوية و الإضافة اللفظية.

أولًا: الإضافة المعنوية :

قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): "الأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين: لازمة للإضافة وغير لازمة لها؛ فاللازمةُ على ضربين: ظروف وغير ظروف؛ فالظروف نحو: "فوق، وتحت، وأمام، وقُدَّام، وخلفَ، ووراء، وتِلْقاءَ، وتِجَاهَ، وحِذَاءَ، وحِذة، وعندَ، ولَدُنْ، ولدى، وبينَ، ووسط، وسِوَى، ومع، ودُونَ"، وغير الظروف نحو: "مثل، وشبه، وغَير، وبيد، وقيد، وقِدَا، وقَابَ، وقَيْسَ، وأي، وبَعْضَ، وكُل، وكِلا، وذو ومؤنثه ومثناه ومجموعه، وأولو، وأولات، وقَدْ، وقَطْ، وحَسْبَ"، وغير اللازمة نحو: "ثَوْب، وفَرَس، ودَار"، وغيرها مما يضاف في حال دون حال"[١].

وقال ابن الحاجب (ت٦٤٧هـ):" الإضافة المعنوية فائدتها نسبة خصوصية بين الأول والثاني راجعة إلى عهد بينك وبين مخاطبك فيه ، وهذا المعنى يفيده الألف واللام، فالجمع بينهما لا حاجة إليه ، ولا يجوز تعريفه وإضافته إلى نكرة من طريق أولى فالمعنوية : ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً"[٢].

الأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين لازمة للإضافة وغير لازمة لها.

وقال الشيخ: اللازمة كل اسم لا يُعقل مدلولهُ إلا بالنسبة إلى غيره، فذكر معه ذلك الغير على سبيل الإضافة ليعرف مدلوله على سبيل الوضوح، وقد يتوهم أن هذا المعنى يلزم بسببه الإضافة مطلقًا في كل اسم بهذه المثابة، وليس الأمر كذلك، فإن الأب والابن وما أشبههما لا يعقل إلا بالنسبة إلى غيره، ومع ذلك فإنه يستعمل نكرة غير مضاف نعم الأكثر في مثل هذه الأسماء أن يستعمل مضافة، وقد التزم فيما ذكر لزيادة بيان فيه، وهذه الأسماء وإن التزم ذكر متعلقتها كما يُلتزم في الحروف في قولك: من زيد وإلى عمرو، وعلى الحصر فإنها تفرقها من حيث إن وضعها على أن تُفهم تلك المعاني منها، وذكر تلك التعلقات لزيادة البيان بخلاف الحرف، فإنه لم يوضع دالا على ذلك المعنى إلا باعتبار ذكر متعلقه معه، وأيضًا فإنا علمنا أن للأسماء خصائص من دخول حرف الجر، وقد وجدناها بعينها داخلة على هذا القبيل فدل على أنها من قبيل الأسماء، وإن معانيها مفهومة منها، وغير اللازمة الأسماء التي تعقل في نفسها من غير توقف على متعلق

(١) المفصل في صنعة الإعراب، لأبي قاسم الزمخشري ص ١٣٩.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق وتقديم د/ موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي ج ١ /٤٠٢، ٤٠٣

لها، وغير ذلك مما استعملته العرب مفردًا باعتبار معناها خاصة كما ذكرناه في الأب والابن[١].

قال الحريري فأما (المحضة): فإنها تقع تارةً بمعنى الأم، وتسمى إضافة الملك والاختصاص ويكون فيها الأول من المضافين غير الثاني، مثل قولك ، غلام زيد ، وقد تقع بمعنى (من) وتسمى إضافة الجنس ويكون الأول بعض الثاني ، كقولك : ثوب خزّ؛ ثوب من خزّ. وفي غالب أحوال المضافين أن يكون الأول منهما نكرة والثاني معرفة فتتعرف النكرة بإضافتها إليه، كقولك: غلام الأمير، ودار زيد، وقد يقعان نكرتين ، فلا يتعرف الأول بالإضافة كقولك: طالب علم ، وصاحب مال ، ولا يجوز أن يكون أول المضافين معرفاً بالألف واللام بحال"[٢].

واعلم أن الإضافة تنقسم قسمين: إضافة محضة[٣]، وإضافة غير محضة [٤].

فهذه الإضافة المحضة، فاعرفها لا تخلو إما أن تضيفها إلى معرفة، أو إلى نكرة، فإذا أضفتها إلى معرفة؛ تعرفت بها، وكانت فائدتها التعريف[٥]، كقولك: غلام زيد، وثوب الخز، فقد أضفت –ههنا– إلى معرفة، وقد تعرفت به، وإن أضفتها إلى نكرة؛ تخصصت بها، وكان فائدتها التخصيص[٦]، كقولك: هذا غلام رجل، وغلام امرأة، فإذا قلت: هذا غلام زيد، فالغلام[٧] متعرف بإضافته إلى زيد، وإذا قلت: هذا غلام رجل، فغلام نكرة، وقد أضفته إلى نكرة وفائدة الإضافة– ههنا– التخصيص لا غير؛ لأنك خصصت الغلام بالرجل، وأخرجته من أن يكون غلام امرأة، فهذا هو عين التخصيص[٨].

الإضافة بمعنى اللام :

قال الله تعالى : {مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ} [٩].

يقول النحاس: " (كتابٌ) بمعنى هذا كتاب {أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ} في موضع رفع نعت لكتاب وأحسنُ ما قِيلَ في معنى (أحكمت) جعلت محكمة كلها لا خلل فيها ولا باطل

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحوي ، ج١، ص٤٠٦– ٤٠٧.

(٢) شرح ملحة الإعراب ، للحريري ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٣) الإيضاح العضدي (٢٦٧)، الأصول (٢/ ٥)، كشف المشكل (١/ ٥٨٦)، الغرة (٣٥٥)، همع (٤/ ٢٦٨– ٢٦٩).

(٤) المحرر في النحو، لعمرو بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، تحقيق أ.د منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام ، ط٢، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ٢/ ٩٣٧.

(٥) شرح المقدمة النحوية (٢٧٧)، الإيضاح العضدي (٢٦٧)، الأصول (٢/ ٥)، كشف المشكل (١/ ٥٨٦)، الغرة (٣٥٦)، همع (٤/ ٢٦٨).

(٦) شرح المقدمة النحوية (٢٧٧)، الإيضاح العضدي (٢٦٧)، الأصول (٢/ ٥)، كشف المشكل (١/ ٥٨٦)، الغرة (٣٥٦)، همع (٤/ ٢٦٨).

(٧) في (ب): (والغلام).

(٨) المحرر في النحو، لعمرو بن عيسى، ج٢/ ٩٣٨– ٩٣٩.

(٩) الآية (١) سورة هود

وفى (ثم فصلت) آياته جعلت متفرقة ليتدبر ، (من لدُن) في موضع خفض إلا أنها مبنية على السكون لأنها غير متمكنةٍ وما بعدها مخفوض بالإضافة"(١).

يقول ابن الحاجب: " (مِن لَدُن حكيمٍ) وشبهةُ لأن هذه في الحقيقة بمعنى اللام ، لم تستعمل إلا مضافة ... فتوهم أنها لا تقدر ، وهى في المعنى مقدرة باللام كما تقدرها في تحت وفوق ... لأنك تعلم أن تحت زيدٍ بمعنى موضعٍ ، ونسبةُ موضع إلى زيد نسبة بمعنى اللام "(٢).

وقال عمرو بن عيسى بن إسماعيل الهَرمِّى ت (٧٠٢هـ): اعلم أن الإضافة المحضة تنقسم قسمين :

أحدهما : ما كان مقدراً باللام : غلام زيد ، وصاحب الدار ، وأبو بكر ، وأم كلثوم، فهذا النوع لا يجوز ف الاسم الثاني منه إلا الجر ، لا غير ، والاسم الأول يجرى بتصاريف الإعراب ، في الرفع والنصب ، والخفض ، مثال ذلك : قام غلامُ زيد، مررت بغلام (زيد) مخفوض على كل حال والأول وهو (الغلام) يجرى بتصاريف الإعراب وكذلك باقي الأمثال فإن قيل : ما الذي عمل في زيد الخفض ؟ قيل: (غلام) الذي هو مضاف إليه وقيل : العامل اللام مقدرة"(٣).

الإضافة بمعني (من) :

يقول الهرمىِّ (ت٧٠٢هـ): "ومثال المقدر (بمن) قولك : باب من ساج ، وقاتم حديد ، وثوب خز ، تقديره : باب من ساج ، وثوب خز ، وخاتم من حديد ، وشرطه أنه مضاف إضافة نوع إلي جنس ، ألا ترى أن الثوب نوع وجنسه الخز ، والباب نوع وجنسه الساج ، فجميع هذا النوع مما كانت إضافته مقدرة بمن فيه ثلاثة أوجه : خفض الثاني ، وجريان الأول بتصاريف الإعراب ، والثاني أن تقول : هذا بابٌ ساجٌ ، بالتنوين في الاثنين مع الرفع ، وخاتمٌ حديدٌ ، ومررت ببابٍ ساجٍ ، بتنوين الاسمين وجرهما ، فيكون الاسم الثاني نعتا للأول ، يجرى علي إعرابه في جميع الأحوال ، والثالث : أن تقول هذا ثوبٌ خزًّا بتنوين (ثوب) ورفعه ونصب خزًّا ، فنصبه على التمييز"(٤).

(١) إعراب القرآن ؛ للنحاس ج ٢٧١/٢

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب النحوي ج ٤٠٢/١

(٣) المُحرر في النحو ، لعمرو بن عيسى بن إسماعيل الهرمى ، تحقيق ا.د منصور على محمد عبد السميع دار السلام ، ط ٢ ١٤٢٩ ، ٢٠٠٨م ج ٩٣٧/٢

(٤) المحرر في النحو ، للهرميّ ج ٩٣٨/٢

ونجدها عند ابن عقيل في قوله :" والمحضة: ليست كذلك، وتفيد الاسم الأول: تخصيصًا[1] إن كان المضاف إليه نكرة نحو: هذا غلامُ امرأةٍ، وتعريفًا إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: هذا غلامُ زيدٍ[2] [3].

ذكر ابن يعيش "هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة، وهو غير المحضة؛ وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفًا يشبه "يفعل"_أي الفعل المضارع_ وهو: كل اسم فاعل أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة، ولا تكون إلا بمعنى الحال[4].

فمثال اسم الفاعل: هذا ضاربُ زيدٍ_ الآن أو غدًا- وهذا راجينا، ومثال اسم المفعول: هذا مضروبُ الأبِ_ وهذا مُروعُ القلبِ[5]؛ ومثال الصفة المشبهة: هذا حسنُ الوجهِ_ وقليل الحيلِ_ وعظيم الأمل؛ فإن كان المضاف غيرَ وصفٍ، أو وصفًا غيرَ عاملٍ_ فالإضافة محضة؛ كالمصدر، نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٍ، واسم الفاعل بمعنى الماضي، نحو هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ.

وأشار بقوله: "فعن تفكيره لا يُعذَلُ" إلى أن هذا القسم من الإضافة_ أعني غير المحضة_ لا يفيد تخصيصًا ولا تعريفًا؛ ولذلك تدخل "رب" عليه_ وإن كان مضافًا لمعرفة، نحو: رُبَّ راجينا، وتوصف به النكرة، نحو قوله تعالى: {هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ}[6]، وإنما يفيد التخفيف، وفائدته ترجع إلى اللفظ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية[7].

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصًا أو تعريفًا، كما تقدم؛ فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية، وسميت محضة أيضًا؛ لأنها خالصة من نية الانفصال[8]، بخلاف غير المحضة؛

---

(1) المراد بالتخصيص: تقليل الاشتراك في النكرة_ لا ما يشمل التعريف.

(2) من هذا النوع: الإضافة إلى ما لا يقبل التعريف، لكونه متوغلاً في الإبهام كغير_ ومثل؛ إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة، نحو: مررت برجل مثلك_ أو غيرك، وتسمى الإضافة في هذين النوعين معنوية؛ لأنها أفادت أمرًا معنويًا، وهو التعريف أو التخصيص، ومثل غير، ومثل: تربك، ونحوك، وندك، وحسبك، وشبهك، وخدنك.

(3) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل لمحمد عبد العزيز النجار، ص٥.

(4) أما المصدر واسمه، وأفعل التفضيل، والصفة التي بمعنى الماضي أو مطلق الزمن، فإن الإضافة في ذلك كله محضة، وكذلك إضافة الوصف إلى الظرف محضة، كمالك يوم الدين أي مالك الأم والنهي في يوم الدين.

(5) روعه: أفزعه وخوفه.

(٦) فهديًا: حال نكرة، وبالغ الكعبة: نعتها ومضاف إليه، وكذلك يقع حالا، نحو: ثاني عطفه، فثاني حال من فاعل يجادل في الآية قبله، والحال واجب التنكير.

(٧) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل لمحمد عبد العزيز النجار، ص٦.

(٨) لأن بين طرفيها قوة اتصال وارتباط، فنحو: غلام علي مثلك- ليس في تقدير: غلام لعلي مثل لك.

فإنها على تقدير الانفصال[١]، تقول: هذا ضاربُ زيدٍ الآن، على تقدير: هذا ضاربٌ زيدًا، ومعناها مُتحدٌ، وإنما أُضيف طلبًا للخفة[٢].

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضةٌ؛ فلا تقول: هذا الغلام رَجُلٍ؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام، فلا يجمع بينهما[٣].

وأما ما كانت إضافته غير محضةٍ_ وهو المراد بقوله: "بذا المضاف"؛ أي بهذا المضاف الذي تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت_ فكان القياس أيضًا يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف، لما تقدم من أنهما متعاقبان، ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال_ اغْتُفِرَ ذلك؛ بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه[٤]، كالجعدِ الشعر– والضاربِ الرجلُ، أو على ما أُضيفَ إليه المضاف إليه[٥]، كزيدٌ الضاربِ رأس الجاني[٦].

قال ابن هشام (ت٧٦١هـ): الإضافة على ثلاثة أنواع :

الأول: نوع يفيد تعرف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ، كـ: (غلام زيدٍ) وتخصصه به إن كان نكرة ك (غُلام امرأةٍ) ، وهذا النوع هو الغالب .

الثاني: نوع يفيد تخصص المضاف دون تعرفه ، وضابطه : أن يكون المضاف متوغلاً في الإبهام كغَير ومثل إذا أُريد بهما مُطلَق المماثلة والمغايرة ' لا كما لهُمَا؛ ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو: (مررت برجلٍ مثلكَ) أو (غيرِكَ). وتسمى الإضافة في هذين النوعين معنوية ؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً ، ومحضة ؛ أي : خالصة من تقدير الانفصال .

الثالث: نوع لا يفيد شيئاً من ذلك ، وضابطه : أن يكون المضاف صفة تشبه في كونها مُراداً بها الحال أو الاستقبال وهى الإضافة غير المحضة أو اللفظية"[٧].

---

(١) أي بالضمير المستتر في الوصف: فإن نحو: ضارب محمد– في تقدير: ضارب هو محمد؛ فالضمير المستتر فاصل تقديرًا بين الصفة ومجرورها، فيجعل الإضافة غير خالصة الاتصال.

(٢) وذلك بحذف التنوين الظاهر في نحو: ضارب محمد حسن وجهه، أو المقدر كما في ضوارب محمد، أو نون التثنية كما في ضاربا محمد، أو الجمع كما في ضاربو محمد، وكذلك تفيد الإضافة رفع القبح في نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه؛ فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المعتدي، وفي الجر تخلص منهما.

(٣) لئلا يلزم اجتماع معرفين على شيء واحد، وأجاز الكوفيون في الإضافة المحضة: دخول أل على المضاف، بشرط أن يكون اسم عدد مضاف إلى معدود فيه أل، نحو: قرأت الثلاثة الكتب في الخمسة الأيام، وحجتهم السماع، ولا مانع من الأخذ بقولهم.

(٤) لأن رفع القبح في الصفة المشبهة المحلاة بأل لا يكون إلا بذلك الشرط، وحمل عليها غيرها.

(٥) فإن وجودها فيه كوجودها في الثاني؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

(٦) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل لمحمد عبد العزيز النجار، ص٨.

(٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري المصري ' المكتبة العصرية – حين ١– بيوت ج ٣/٧٩ ،٨٠

ثانيًا الإضافة اللفظية :

قال الزمخشري (ت٥٣٨): " ولفظية وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، نحو: ضاربُ زيد، أو الصفة المشبهة إلى فاعلها، كقولك: حَسَنُ الوجهِ"[١].

أقول: يعني بالمفعول: المفعول الذي لو لم يكن مجرورًا بالإضافة لكان منصوبًا على المفعولية، وذلك إنما يكون إذا كان اسم الفاعل عاملاً بأن يكون إما بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: زيد ضارب عمرو الآن أو غدًا، فإن عمرًا ها هنا لو لم يكن مجرورًا بالإضافة لكان منصوبًا على المفعولية، وأما إذا لم يكن عاملاً بأن كان بمعنى الماضي، نحو: زيد ضاربٌ عمروٍ أمسِ، فلا تكون الإضافة حينئذ لفظية بل معنوية، لأن اسم الفاعل لا يعمل النصب، بمعنى الماضي كما سيجئ، ومن الإضافة اللفظية إضافة اسم المفعول إلى مفعوله،

نحو: زيد معمور الدار (الآن أو غدًا) ذكره المصنف في المفصل[٢].

إضافة الاسم للاسم على ضربين: معنوية، ولفظية؛ فالمعنوية: ما أفاد تعريفًا كقولك: "دارُ عمرو"، أو تخصيصًا كقولك: "غلامُ رجلٍ"، ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى "اللام"، كقولك: مالُ زيدٍ، وأَرْضهُ، وأَبُوه، وابْنُه، وسَيِّدهُ، وعَبْدُه، أو بمعنى "مِنْ" كقولك: "خَاتَمُ فِضَّةٍ"، و"سُوار ذهَبٍ"، و"بابُ سَاجٍ[٣] .

واللفظية: " أن تُضافَ الصفةُ إلى مفعولها في قولك: هو ضاربُ زيدٍ، وراكبُ فرسٍ؛ بمعنى ضاربٌ زيدًا وراكب فرسًا، أو إلى فاعلها، كقولك: زَيْدٌ حَسَنُ الوجهِ، ومعمورُ الدارِ، وهندُ جائلةُ الوشاحِ، بمعنى حَسَنٌ وَجْهُه ومعمورةٌ دارُه وجائلٌ وشاحها، ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ، والمعنى كما هو قبل الإضافة، ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفصولة في قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ وبرجلٍ ضاربِ أخيه "[٤].

وكل اسمٍ معرفةٍ يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية، إلا أسماء تَوَغَّلَتْ في إبهَامِهَا فهي نكراتٌ، وإن أُضْيفت إلى المعارف وهي نحو "غير" و"مثل" و"شبه"، ولذلك وصِفتْ بها النكرات، فقيل: مَرَرْتُ برَجُلٍ غيركَ ومثلكَ وشبهكَ، ودخلَ عليها "رُبَّ"، قال: الكامل

---

(١) يقابل مصطلح الإضافة المعنوية عند بعض النحويين: مصطلح الإضافة المحضة، ويقابل مصطلح الإضافة اللفظية: مصطلح الإضافة غير المحضة "أصول النحو: ج٢ ص٥/ ٦.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب لأبي قاسم الزمخشري ص٨٢.

(٣) الإنصاف ٢/ ٤٣٧؛ وابن يعيش ٢/ ١١٨؛ والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٠٢- ٤٠٣.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب لأبي قاسم الزمخشري ص ١٣٥-١٣٦ .

يا رُبَّ مِثلكِ في النساءِ غريرةٍ بَيضاءَ قَدْ صَبَّحتُها بطلاقِ

اللهم إلا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله – عز وجل– : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[١] أو بمماثلته.[٢]

الإضافة اللفظية لا تفيد الاسم تخصيصاً أو تعريفاً وهى ليست على تقدير حرف من حروف الجر ، أما أنه لا يستفيد تعريفاً فبالإجماع ويدل عليه أنك تصف به النكرة فتقول: مررتُ برجلٍ ضارب زيد) [٣].

مثال : قال الله تعالى : { يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ }[٤].

يقول النحاس : (بالغَ الكعبةِ) أصله بالغاً الكعبة لأنه نعت لنكرة { أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ } هذه قراءة أهل المدينة على إضافة الجنس وقراءة أبى عمرو وأهل الكوفة (أو كفارة طعام مساكين) ، قال أبو عبيد : لأن الطعام هو الكفارة ، وهو عند البصريين على البدل"[٥].

في النهاية يتضح أن الإضافة تنقسم قسمين: محضة، وغير محضة.

وأن المحضة تنقسم قسمين مقدرة باللام، ومقدرة بمن، وأنها تتعرف بما أضيفت إليه، أو تتخصص، وأنك لا تضيف إلى نكرة، وأما المعرفة فلا يجوز إضافتها، فإذا أضفتها؛ سلبتها التعريف والتنوين، فالتعريف دخول الألف واللام، فإذا سلبته، صار غلام منونًا، لأنك تقول: غلام قائم، فإذا أضفته سلبته التنوين والألف واللام، فصار غلامُ زيد؛ بضمة واحدة؛ إذًا الألف واللام، والتنوين لا يجتمعان مع الإضافة.

إضافة اسم المفعول :

اسم المفعول إضافته لفظية ، إذا كان دالاً على الحال أو الاستقبال حملاً على الفعل المضارع الذي يدل عليهما ، وذلك سواء أكان فعله ثلاثياً نحو قولك : (مضروب العبد) أم كان فعله علي أكثر من ثلاثة أحرف نحو (مروع القلب) وهو يشبه الفعل المضارع المبنى للمجهول في المعنى دائما وفى اللفظ أحياناً"[٦].

---

(١) سورة الفاتحة، من الآية ٧.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب لأبي قاسم الزمخشري ص ١٣٨

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ٨٠/٣ ، ٨١ وشرح شذور الذهب ومعه كتاب منتهى الأدب تأليف /محمد محى الدين المكتبة العصرية ص ١ بيروت ص ٣٤٢

(٤) الآية (٩٥) سورة المائدة .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج ٤١/٢.

(٦) أوضح المسالك ، محمد الدين ج ٨٠/٣.

ويدل على ذلك قراءة بعض الآيات القرآنية تارة باسم الفاعل ومرة أخرى باسم المفعول ، قال الله تعالى : { يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ }[١].

قرأها ابن كثير وأبو عمرو عاصم بكسر الواو والباقون بفتحها"[٢].

ومن شواهد إضافة اسم المفعول في القرآن الكريم : قال الله تعالى :{ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا }[٣]. وقوله تعالى:{حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ} [٤].

(١) الآية (١٢٥) سورة آل عمران .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ، مكى بن أبى طالب ، تحقيق محى الدين رمضان مجمع اللغة العربية بدمشق ج ١/ ٣٥١ عام ١٣٩٤ ه ، ١٩٧٤ م

(٣) الآية (١٦) سورة الإسراء.

(٤) الآية (٦٤) سورة المؤمنون .

الخاتمة

مما سبق نستخلص أن:

- لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضةٌ؛ فلا تقول: هذا الغلام رَجُلٍ؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام، فلا يجمع بينهما.
- المفعول الذي لو لم يكن مجرورًا بالإضافة لكان منصوبًا على المفعولية.

المصادر والمراجع:

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج(ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ب، ت.
- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، لعائشة محمد علي عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطئ(ت١٤١٩هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ب، ت.
- إعراب القرآن العظيم، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبي يحيى السنيكي(ت٩٢٦هـ)، تحقيق: موسى على موسى مسعود، ط١/ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، لعلي بن الحسين بن علي، أبي الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي(ت٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الابياري دار الكتب اللبنانية، بيروت، ط٤/١٤٢٠هـ.
- إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش(ت١٤٠٣هـ)، دار ابن كثير، بيروت، ط٤/١٤١٥هـ.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٢١ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري(ت ٥٧٧هـ) المكتبة العصرية صيدا، بيروت، لبنان، ط١/١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، ط٥/١٩٧٩م.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن، لمحمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري أبي القاسم، نجم الدين(ت٥٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/١٤١٥هـ.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١/١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق الدكتور: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١/ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق وتقديم د/ موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي
- المحرر في النحو، لعمرو بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، تحقيق أ.د منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام ، ط٢، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١/١٩٩٣م.
- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور(ت٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/٢٠٠١م.
- تهذيب كتاب الأفعال، لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية، تأليف: لعلي بن جعفر السعدي أبي القاسم المعروف بابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، ط١/١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط٢/ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي(ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/ ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد(ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع(ت٦٤٣هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١/١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١/١٩٧٧م.

- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤٠٥ه.